



## Impact of the Market Exchange Rate on the Iraqi Trade Balance during the period (2004-2022)

**Abdulnaser Qader Ridha\***

Ministry of Education/Administrative Director in the General Directorate of Kirkuk

### Keywords:

Exchange Rate, Trade Balance, Exports, Imports, Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL), Error Correction Model (ECM).

### ARTICLE INFO

#### Article history:

Received 11 Aug. 2024  
Accepted 04 Sep. 2024  
Available online 31 Mar. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



\*Corresponding author:

**Abdulnaser Qader Ridha**

Ministry of Education/Administrative Director in the General Directorate of Kirkuk



**Abstract:** The study aims to measure and analyze the impact of the market exchange rate on the Iraqi trade balance, relying on time limits represented by the period (2004 - 2022), by using the (ARDL) model in the short term, and the speed of adjustment in the long term by specifying the (ECM) model used to know Error correction parameter for the deviation of the market exchange rate by one unit, and its effect on the return of the Iraqi trade balance to balance in the long term. The one-sidedness of Iraqi exports, with the dominance of crude oil exports on this side, versus the presence of diversification in the Iraqi trade balance through Iraq's reliance on various imports produced abroad, has led to an imbalance in the entry and exit of foreign currencies with the presence of government and monetary interventions that attempt Directing the local currency in certain directions, so that all of the above is reflected in changes in the market exchange rate of the Iraqi dinar against foreign currencies (especially the US dollar), which caused a difference in the impact on the Iraqi trade balance with the outside world. In order to diagnose this effect, we relied on descriptive and deductive analysis methodology, as well as on standard analysis methodology.

The study concluded that the effect of the market exchange rate on the value of Iraqi exports amounted to 1.26%. The reason for this is the rentier nature of the Iraqi economy. A deviation of the market exchange rate by one unit leads to an export adjustment period of approximately one year. As for the effect of the market exchange rate on the value of imports, it amounted to -2.94%, and this is due to the fact that the decline in the value of the Dinar as a result of raising the exchange rate leads to a decrease in the purchasing power of the Iraqi consumer, which reflects negatively on the local demand for products imported from abroad. The deviation of the market exchange rate by one unit leads to adjusting imports for a period of approximately six years and five months, due to the lack of sufficient flexibility to compensate for the value of imports of foreign commodity products.

## أثر سعر الصرف السوقي في الميزان التجاري العراقي خلال المدّة (2004-2022)

عبدالناصر قادر رضا

وزارة التربية/مدير اداري في المديرية العامة لتربية كركوك

### المستخلص

تهدف الدراسة إلى قياس أثر سعر صرف السوقي في الميزان التجاري العراقي وتحليله، وبالاعتماد على حدود زمنية ممتثلة بالمدّة (2004-2022)، عبر استخدام أنموذج (ARDL) في الأجل القصير، وسرعة التكيف في الأجل الطويل عبر تحديد أنموذج (ECM) المستخدم لمعرفة معلمة تصحيح الخطأ لانحراف سعر صرف السوقي بمقدار وحدة واحدة، وأثر ذلك في عودة الميزان التجاري العراقي للتوازن في الأجل الطويل. إذ إن أحادي الجانب للصادرات العراقية بوجود هيمنة لصادرات النفط الخام على هذا الجانب، مقابل وجود تنوع في الميزان التجاري العراقي من خلال اعتماد العراق على مختلف الاستيرادات المنتجة في الخارج، هذا الأمر أدى إلى وجود اختلال في دخول وخروج العملات الأجنبية مع وجود تدخلات حكومية ونقدية تحاول توجيه العملة المحلية باتجاهات معينة، لتنعكس كل ما سبق في تغيرات سعر الصرف السوقي للدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية (بالأخص الدولار الأمريكي)، مما سبب في تباين الأثر في الميزان التجاري العراقي مع العالم الخارجي. ومن أجل تشخيص هذا الأثر فقد تم الاعتماد على منهجية التحليل الوصفي والاستنباطي، على منهجية التحليل القياسي.

لنتوصل الدراسة إلى أثر سعر الصرف السوقي في قيمة الصادرات العراقية بلغ نسبة 1.26%، سبب ذلك هو الطبيعية الريعية للاقتصاد العراقي. وإن انحراف سعر الصرف السوقي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تكيف الصادرات بمدّة سنة واحدة تقريباً. أما أثر سعر الصرف السوقي في قيمة الاستيرادات فقد بلغ نسبة -2.94%، ويعود لكون انخفاض قيمة الدينار العراقي نتيجة رفع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للمستهلك العراقي، لينعكس سلباً على الطلب المحلي للمنتجات المستوردة من الخارج. كما إن انحراف سعر الصرف السوقي بمقدار وحدة واحدة يقود لتكيف الاستيرادات بمدّة ست سنوات وخمسة أشهر تقريباً، بسبب عدم وجود مرونة كافية للتعويض عن قيمة المستوردات من المنتجات الأجنبية.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، الميزان التجاري، الصادرات، الاستيرادات، أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، أنموذج تصحيح الخطأ (ECM).

### المقدمة

يعد سعر الصرف من المؤشرات الاقتصادية والنقدية الهامة التي تبين وضع الاقتصاد المحلي وعلاقاته الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي، وإن قيمة الصادرات والاستيرادات في الميزان التجاري تتحدد وفق تغيرات هذا السعر، لتوضح مستويات التشابك الاقتصادي بين القطاعات المحلية مع القطاعات الخارجية، إذ إن هذا التشابك يتم من خلال تبادل السلع والخدمات بين الدول تترجم في ميزان تجاري الذي هو جزء مهم من ميزان المدفوعات، ولذلك تطلب الأمر وجود سعر صرف بين العملات المختلفة للدول تتم وفق سعر تبادل تصرف فيه الوحدة النقدية المحلية مقابل وحدات متنوعة

من عملات أجنبية، إذ يكون هنالك آلية للصرف تتم وفق سعر صرف يتحدد حسب تفاعل قوى الطلب والعرض للعملة المحلية والأجنبية.

ويعد سعر صرف المرآة العاكسة للمركز التجاري للدولة مع محيطها الاقليمي والدولي، من خلال علاقة سعر صرف بمكونات الميزان التجاري من صادرات واستيرادات، بذلك يؤثر سعر صرف في هذه المكونات ونموها النسبي، وفي قدرة الاقتصاد المحلي بالدخول في التنافس الاقتصادي مع منتجات العالم الخارجي، فضلاً عن أن سعر صرف يعكس مستوى الرخاء والمعيشة في الاقتصاد المحلي ومستوى نموه وتقدمه، بناءً على ما سبق كان لا بد من اجراء دراسة تبيين أثر سعر صرف في السوق العراقية على مكونات الميزان التجاري من صادرات واستيرادات خلال مدة دراسية من 2004 إلى 2022، إذ واجهت هذه المدة تغيرات كثيرة في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، ولتحقيق هدف البحث قسم على أربعة مباحث المبحث الأول منهجية البحث والمبحث الثاني الجانب النظري المبحث الثالث الجانب التطبيقي أما الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

### المبحث الأول: منهجية البحث

**1-1. هدف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تشخيص وقياس أثر سعر صرف السوق في الميزان التجاري العراقي خلال المدة المختارة للدراسة.

**2-1. مشكلة الدراسة:** تدور هذه المشكلة في كون الاقتصاد العراقي أحادي الجانب في صادراته عبر هيمنة الصادرات النفطية على جانب واحد من الميزان التجاري، مقابل تنوع الجانب الآخر من الميزان عبر استيراد أغلب احتياجات العراق من السلع والخدمات من العالم الخارجي، ليؤدي ذلك إلى وجود اختلال في دخول وخروج العملات الأجنبية مع وجود تدخلات حكومية ونقدية تحاول توجيه العملة المحلية باتجاهات معينة، قد يؤدي إلى تغيرات وتقلبات في سعر الصرف السوق في ما بين الدينار العراقي والعملات الأجنبية، لتنعكس في النهاية في الواقع الاقتصادي للعراق وفي ميزانه التجاري مع العالم الخارجي. لذلك يمكن صياغة تساؤل حول مشكلة الدراسة هو: هل هنالك أثر لسعر الصرف السوق في الميزان التجاري العراقي؟ ومدى هذا الأثر؟

**3-1. فرضية الدراسة:** تنطلق الدراسة من فرضية مفادها "هنالك أثر نسبي لسعر الصرف السوق في جانبي الميزان التجاري في العراق خلال مدة الدراسة، أي تباين الأثر في الصادرات والاستيرادات العراقية".

**4-1. منهجية الدراسة:** سيتم الاعتماد على منهجيتين هما: منهج التحليل الوصفي والاستنباطي لتوضيح مفهومي سعر الصرف والميزان التجاري، فضلاً عن تحليل أثر سعر الصرف السوق في الميزان التجاري العراقي خلال مدة الدراسة المختارة. ومنهج التحليل القياسي الذي يقوم بتقدير نموذج يبين الأثر المستهدف من الدراسة.

**5-1. حدود الدراسة:** سوف يتم اعتماد حدود مكانية هي العراق، وحدود موضوعية عبارة عن متغير نقدي هو سعر الصرف السوق وأثره في متغيرات حقيقية هي الصادرات والاستيرادات المكونة للميزان التجاري العراقي، بالاعتماد على حدود زمنية متمثلة بالمدة (2004-2022).

### المبحث الثاني: الجانب النظري والمفاهيمي

**2. مفهومي سعر الصرف والميزان التجاري، والعلاقة بينهما:**

**1-2. مفهوم سعر الصرف:** هنالك مفاهيم متعددة لسعر الصرف Exchange Rate تختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية وفلسفتها ومراحل تطورها، فضلاً عن الاختلاف في وجهات النظر بين الباحثين

والدراسين لتحديد مفهوم سعر الصرف، إذ يعرف البعض منهم "بأنه نسبة التبادل بين وحدات النقد المحلية ووحدة النقد الأجنبية، أي هو السعر الذي يتم به شراء العملة الأجنبية وبيعها مقابل وحدات من العملة المحلية" (Baumol, 1998: 821)، ويعد سعر الصرف ذو أهمية في كونه من الوسائل التي تعمل على تخصيص الموارد المالية والاقتصادية للقطاعات الاقتصادية على المستوى المحلي لتوجيه السلع المنتجة نحو التصدير، وبما يقود إلى تخفيض الكلف الإجمالية الناجمة عن الاستيراد من الخارج (خليل، 2007: 50-51).

كما يعرف سعر الصرف: "بأنه السعر النسبي بين عمليتي دولتين يتم بينهما تبادل تجاري، فهو يمثل سعر عملة دولة ما بالنسبة لعملة دولة أجنبية أخرى، عليه فإن سعر الصرف يعبر عن ثمن العملة المتبادلة، حيث يتم استخدام النقود كونها الوسيلة الأفضل في التبادل ومقياس للقيمة وخرزنها، إذ يتم تثمين السلع والخدمات عبر سعرها السوقي، ويتم تبادل هذه السلع عبر سعر الصرف بين الاقتصاديات المتاجرة مع بعض" (محمد وحמיד، 2018: 6).

مما سبق فمن الممكن وضح تعريف لسعر الصرف "بأنه السعر المحدد وفق قوى السوق من عرض وطلب على النقود المحلية والأجنبية، ووفق هذا السعر يتم فيه تبادل وحدات نقدية محلية بأخرى أجنبية بغرض اتمام العمليات التجارية والمالية على المستويين المحلي والدولي".

**2-2. مفهوم الميزان التجاري:** يعبر الميزان التجاري Trade Balance عن الفرق بين قيمة الصادرات والاستيرادات في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة، إذ يكون هذا الميزان في حالة فائض عندما تكون قيمة الصادرات من السلع والخدمات أكثر من قيمة الاستيرادات، فقد يوصف الاقتصاد في هذه الحالة بأنه من الاقتصاديات القوية، أما في حالة كون الميزان يعاني من عجز عندما تكون قيمة ما يستورد أكثر من قيمة ما يصدر، وقد يكون اقتصاد بلد ما منكشف تجارياً عندما تنتوع استيراداته مقابل تصدير سلعة واحدة أو اثنتين (عواد وصبحي، 2022: 220-221). ويكون الميزان التجاري أحد مكونات الحساب الجاري Current Account في ميزان المدفوعات لبلد ما، إذ يتم في الميزان تسجيل العمليات التجارية (المنظورة) مع العالم الخارجي، إذ يتم تسجيل ما يتم تصديره واستيراده من سلع استهلاكية ورأسمالية كالأغذية والمواد المصنعة والآلات والمعدات وغيرها، فتكون قيمة الصادرات Exports (X) قيد دائن في الميزان التجاري مما يترتب عليه استلام مدفوعات تستوجب تحصيلها من الخارج، في حين تكون قيمة الاستيرادات Imports (M) في الميزان قيد مدين يستوجب دفع مدفوعات للخارج (السريتي وغزلان، 2013: 233-234). ومن الممكن التعبير عن الميزان التجاري بالمعادلة الآتية:

$$TB = X - M$$

بذلك فإن الميزان التجاري له أهمية في كونه أهم أجزاء ميزان المدفوعات، إذ يوضح الميزان التجاري مستويات النشاط الإنتاجي في اقتصاد محلي ما وهيكل مكوناته الإنتاجية، إذ إن كان هذا الاقتصاد يعاني من ضعف في هذا النشاط وتنوعه وعدم مرونة جهازه الإنتاجي فإنه سوف يلجأ للخارج لسد النقص من احتياجاته المحلية والتوسع في استيراداته السلعية، مما يؤدي إلى ظهور العجز في الميزان التجاري، أما في حالة كون الاقتصاد المحلي يتميز بتنوع نشاطه الإنتاجي ومرونة قاعدته الإنتاجية فإن الميزان التجاري يكون في حالة فائض بالإنتاج مما يتيح أمامه فرص للتوسع في التصدير وتنوع مكوناته، بما يقود الاقتصاد نحو تحقيق فائض تجاري ينعكس إيجابياً على نمو الاقتصاد المحلي (الدليمي والدليمي، 2019: 63).

**2-3. علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري:** يعد سعر الصرف أداة تربط بين قيم السلع والخدمات المنتجة في الأسواق المحلية وقيمتها في الأسواق الأجنبية، كذلك فإن هذا السعر يربط بين الأسواق المالية المحلية مع الأسواق العالمية، إذ إن سعر الصرف له دور هام في توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية، وفي تخصيص الموارد الاقتصادية محلياً وعالمياً. وهو حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والمحلية، بالأخص أن المنتجات المحلية تعتمد على سعر الصرف للمقارنة والقياس بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية. كما يمارس سعر الصرف دوراً في تطوير الصادرات وتوجيهها بين مختلف الاقتصاديات، إذ يعمل على ترك بعض الصناعات والتخلي عنها مقابل استبدالها باستيرادات ذات أسعار أقل من الأسعار المحلية، بذلك فإن لسعر الصرف دور في التأثير بالتركيب التجاري جغرافياً عبر توجيه الإنتاج السلعي بين الدول المختلفة عبر التجارة الخارجية، إذ إن سعر الصرف له أهمية في التوزيع الإنتاجي على مستوى اقتصاديات الدول عن طريق التبادل التجاري بين الدول ذات الشراكة التجارية عبر الأسعار (عبد وأخرون، 2023: 316-317)، وينظر لسعر الصرف كمرآة تعكس المركز التجاري لدولة معينة مع الاقتصاديات الخارجية عبر العلاقة بين الصادرات والاستيرادات. كما يعمل سعر الصرف على تحقيق الأهداف الاقتصادية على المستوى الكلي عبر تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي مع التوازن الاقتصادي الخارجي، إذ يتحقق الاستقرار للتوازن الداخلي عبر العلاقة بين الأسعار والنتاج، في حين يتحقق الاستقرار للتوازن الخارجي عبر عناصر ميزان المدفوعات، أي بين ما يتم دفعه للخارج مقابل ما يتم تحصيله من الخارج (Klein, 1978: 501-502).

كذلك من الممكن استخدام سعر الصرف كأداة للتأثير في الميزان التجاري، إذ عند اتباع سياسة تخفيض سعر الصرف عملة محلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى في بلد ما فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة القدرة التصديرية لذلك البلد (على فرض وجود مرونة إنتاجية)، إذ تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض أسعار المنتجات المحلية مقارنة أسعار المنتجات الأجنبية، بما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية مما يزيد من قيمة الصادرات ويحسن من وضع الميزان التجاري، والعكس صحيح في حالة اتباع سياسة رفع سعر الصرف للعملة المحلية (عابد، 2001: 334-336). وإن وضع الميزان التجاري (فائض أو عجز) يؤثر في سعر الصرف العملة المحلية، ففي حالة الفائض في الميزان التجاري أي إن هنالك زيادة الصادرات بقيمة أكبر من قيمة الاستيرادات، فإنه يؤدي إلى دخول عملات أجنبية للاقتصاد المحلي أكثر من خروجها، وهذا يقود إلى زيادة الطلب على العملة المحلية في سوق صرف العملات مقابل عرضها، مما ينعكس بالإيجاب على قيمة العملة المحلية نتيجة ارتفاع سعر صرفها بسوق العملات، والعكس صحيح في حالة عجز الميزان (عمر، 1998: 21-22).

### **3. تحليل لمسار سعر الصرف السوقي وتطور الميزان التجاري العراقي، وتشخيص الأثر المستهدف:**

قبل البدء في تشخيص الأثر المستهدف دراسته لأبد من توصيف تحليلي لمسار سعر الصرف السوقي وتطور الميزان التجاري العراقي خلال المدة (2004-2022)، وكالاتي:

**3-1. مسار سعر الصرف السوقي:** بعد التغيير السياسي في عام 2003 اتبع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية جديدة بالاستناد على الاستقلالية التي تحصل عليها البنك عبر قانون 56 لعام 2004،

فقام البنك المركزي باستخدام أدواته النقدية المتمثلة بنافذ العملة الأجنبية (المعروفة سابقاً بمزاد العملة)، من أجل التحكم بسوق الصرف الأجنبي عبر توجيه سعر الصرف الرسمي للتأثير في سعر الصرف السوقي (المعروف بالسعر الموازي)، ليحقق البنك المركزي هدف تحسين قيمة الدينار العراقي عبر السعي نحو تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي الذي أشار له قانون البنك المركزي، للتأثير في القطاع الإنتاجي (الحقيقي) بالأخص غير النفطي الذي يعاني من تدهور نشاطه الإنتاجي، ليؤدي إلى انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الصادرات السلعية، من ثم قلة ورود الأموال الأجنبية المتأتية من هذا القطاع للاقتصاد العراقي، كذلك اتجاه هذه الأموال نحو الخارج للاقتصادات الإقليمية والعالمية بغية الاستثمار أو من أجل تسديد اقيام الاستيرادات، بالإجمال فأن هذا الأمر قد ينعكس على مسار سعر الصرف في السوق العراقية، ومن أجل توضيح هذا المسار خلال مدة الدراسة فقد تم اعداد الجدول رقم (1) الآتي:

جدول (1): المسار السنوي لسعر الصرف السوقي في العراق خلال المدة (2004-2022)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف السوقي (دينار لكل دولار)	1453	1472	1475	1267	1203	1182	1185	1196	1233	1232	1214
معدل التغير السنوي (%)	-	1.3	0.2	-14.1	-5.1	-1.7	0.3	0.9	3.1	-0.1	-1.5
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	معدل النمو المركب (%)	المتوسط (%)	
سعر الصرف السوقي (دينار لكل دولار)	1247	1275	1258	1209	1196	1234	1474	1483	0.1	1224	
معدل التغير السنوي (%)	2.7	2.2	-1.3	-3.9	-1.1	3.2	19.5	0.6	-	-	

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد على:

- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية خلال المدة (2004 – 2022)، دائرة الإحصاء والابحاث، صفحات متفرقة.

- الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي: <https://cbiraq.org>

- النسب المئوية الواردة في الملحق تم استخراجها من قبل الباحث.

نلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (1) أن معدل النمو المركب لسعر الصرف السوقي خلال مدة الدراسة المختارة قد بلغ 0.1%، ومتوسط السعر بلغ 1224 دينار لكل دولار. أن السبب في ذلك هو اتجاه سعر الصرف السوقي في البدء نحو التذبذب النسبي خلال المدة (2004-2019)، ليتراوح سعر الصرف ما بين (1182-1475) دينار لكل دولار، وبمعدلات تغير سنوية متباينة إذ بلغت ما بين (14.1% - 3.1%)، نتيجة تأثيرات عوامل متعددة (داخلية وخارجية) ومنها تدخلات البنك المركزي العراقي في سوق الصرف الأجنبي، وتذبذب الطلب المحلي على العملة الأجنبية لتسديد اقيام الاستيرادات واحتياجات المسافرين العراقيين للدولار الأمريكي، وكذلك الاضطرابات السياسية والأمنية والاجتماعية والصدمات الاقتصادية الخارجية، بالأخص تقلبات الطلب الخارجي على الصادرات النفطية نتيجة تذبذب أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية.

أما في الأعوام 2020 و2021 و2022 فقد اتجه سعر الصرف السوقي نحو الارتفاع، إذ بلغ السعر على التوالي 1234 و1474 و1483 دينار لكل دولار، وبمعدلات تغير مرتفعة بلغت 3.2% و19.5% و0.6%، ويعود ذلك بسبب الانعكاسات الاقتصادية لجائحة كورونا وتغير سعر الصرف نتيجة الاتفاق بين البنك المركزي العراقي والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في اتباع اجراءات جديدة للتحويلات النقدية والمصرفية من الدولار، مما أدى إلى لجوء بعض التجار للسوق المحلية من أجل الحصول على الدولار بشكل نقدي مما رفع من سعر الصرف السوقي.

**2-3. تطور هيكل الميزان التجاري العراقي:** يعد الميزان التجاري العراقي حلقة الوصل بين النشاط الإنتاجي للعراق مع الأنشطة الإنتاجية لاقتصاديات دول العالم الخارجي، إذ إن الميزان ذو أهمية في كونه محور أساسي في هيكل ميزان المدفوعات في العراق، وفي التعبير عن اسهام القطاعات الاقتصادية العراقية بتحريك قاطرة النمو الاقتصادي، عبر اسهام صادرات هذه القطاعات في تنمية الواقع الاقتصادي في العراق وازدهاره، ولكن الاقتصاد العراقي لم يتأثر في تنمية قطاعاته المحلية نتيجة نمو الصادرات لا سيما الصادرات النفطية. فيتبين من الجدول رقم (2) أن الصادرات خلال المدة (2004 – 2022) قد نمت بمعدل مركب بلغ 11.4%، وتقاربه نسبياً مع النمو المركب لقيمة الناتج المحلي الإجمالي العراقي إذ بلغ 12.1%. كما سجلت معدلات التغير السنوية للصادرات معدلات متباينة تراوحت ما بين (40.8%- - 110.4%)، وبقيم للصادرات تراوحت ما بين (25878 – 180911) مليار دينار، وهذا التباين في قيم الصادرات ومعدلات تغيرها السنوية يعود لارتباط الاقتصاد العراقي بالصادرات النفطية التي تتقلب مع تقلبات أسعار النفط الخام بالأسواق العالمية. بالنسبة لاستيرادات العراق من العالم الخارجي فالملاحظ من الجدول رقم (2) إن هذه الاستيرادات وخلال مدة الدراسة قد سجلت معدل نمو مركب ضعيف بلغ 0.2%، نتيجة التباين في قيم الاستيرادات وفي معدلات تغيرها السنوية، فبلغت القيم ما بين (20438 – 78010) مليار دينار، وبمعدلات سنوية تراوحت ما بين (66%- - 70%)، ويعود ذلك لتنوع الاستيرادات العراقية من العالم الخارجي بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي للقطاعات الاقتصادية في العراق، مما يؤدي إلى كون العراق يتأثر بتذبذبات أسعار المنتجات التي تنتج في العالم الخارجي، مما يسبب صدمات خارجية تنعكس على حجم الاستيرادات، وارتباط هذه الاستيرادات بالنمط الاستهلاكي المحلي وتأرجح الطلب المحلي نتيجة تذبذب أسعار الصرف للدولار في الأسواق العراقية.

إن أحادية الصادرات وتنوع الاستيرادات في الميزان التجاري العراقي خلال مدة الدراسة كما تم توضيحه سابقاً، فأن الميزان قد سجل عجزاً في أغلب الأعوام المدروسة فتراوح العجز خلال المدة (2005-2022) ما بين (148920 - - 243) مليار دينار، وبنمو مركب سالب بلغ 20.7%. يستنتى من العجز التجاري ما حققه عام 2004 من فائض تجاري بلغ 5074 مليار دينار، نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بعد التغيير السياسي في عام 2003، ليسهم الفائض في الميزان برفع اسهامه في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.5%. أما العجز في الميزان التجاري العراقي خلال المدة المشار لها سابقاً فقد أدى إلى استنزاف الموارد الاقتصادية المحلية بنسب متباينة تراوحت ما بين (35.8%- - 0.3%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي العراقي.

جدول (2): التطور السنوي لهيكل الميزان التجاري العراقي والأهمية النسبية خلال المدة (2004-2022)

السنوات	قيمة الصادرات X (مليار دينار)	معدل التغير السنوي (%)	قيمة الاستيرادات M (مليار دينار)	معدل التغير السنوي (%)	الميزان التجاري TB (مليار دينار)	TB / GDP (%)	GDP (مليار دينار)
2004	25878	-	30952	-	5074	9.5	53235
2005	34882	34.8	34639	11.9	-243	-0.3	73533
2006	45030	29.1	32463	-6.3	-12567	-13.1	95588
2007	50157	11.4	24777	-23.7	-25379	-22.8	111456
2008	76662	52.8	42119	70.0	-34543	-22.0	157026
2009	46606	-39.2	49067	16.5	2461	1.9	130643
2010	61340	31.6	52039	6.1	-9301	-5.7	162065
2011	95298	55.4	57172	9.9	-38126	-17.5	217327
2012	116160	21.9	72754	27.3	-43405	-17.1	254225
2013	111603	-3.9	78010	7.2	-33593	-12.3	273588
2014	103639	-7.1	71143	-8.8	-32496	-12.2	266333
2015	64018	-38.2	59191	-16.8	-4827	-2.5	194681
2016	52655	-17.8	43615	-26.3	-9040	-4.6	196924
2017	72409	37.5	47635	9.2	-24774	-11.2	221666
2018	104409	44.2	55295	16.1	-49114	-18.3	268919
2019	97576	-6.5	69533	25.7	-28043	-10.2	276158
2020	57787	-40.8	59417	-14.5	1630	0.8	215662
2021	121560	110.4	20438	-65.6	-101122	-33.6	301153
2022	180911	48.8	31991	56.5	-148920	-35.8	415628
معدل النمو المركب (%)	11.4	-	0.2	-	-20.7	-	12.1
المتوسط (%)	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستناد على:

- وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية للمدة (2004-2022)، الجهاز المركزي للإحصاء.

- النسب المئوية الواردة في الملحق تم استخراجها من قبل الباحث.

3-3. أثر تغيرات سعر الصرف السوقي في هيكل الميزان التجاري العراقي: في هذه الفقرة سنوصف في كون آلية التغيرات في سعر الصرف السوقي يتناسب مع الاقتصاد العراقي في تجنيبه الآثار السلبية الناجمة عن تقلبات الأسعار العالمية للصادرات والاستيرادات، وكون العراق ذو اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير سلعة واحدة (النفط الخام) مقابل استيراد أغلب احتياجاته المحلية من الخارج، ومن الممكن توضيح هذه العلاقة من خلال أثر سعر الصرف السوقي في قيمة الصادرات العراقية بمراجعة الجدولين رقم (1 و 2) والشكل رقم (1)، إذ نلاحظ أنه خلال المدة (2004-2022) قد تذبذبت أسعار الصرف السوقي (تم الإشارة لذلك سابقاً) ليؤدي هذا إلى تذبذب قيمة الصادرات لقد وضعنا ذلك سابقاً، وقد يعود ذلك بسبب تدخلات الحكومة والبنك المركزي العراقي في سوق الصرف

الأجنبي، ومحاولة التأثير في تثبيت سعر الصرف السوقي عبر توجيه الاحتياطات الأجنبية المتحصل عليها من بيع النفط الخام نحو محاولة توفير بيئة مناسبة للاستقرار النقدي والاقتصادي محلياً. أما بالنسبة لأثر سعر الصرف السوقي في قيمة الاستيرادات العراقية وبمراجعة الجدولين رقم (1 و2) والشكل رقم (1)، فإننا نلاحظ خلال المدة (2002 – 2022) أن تذبذب أسعار الصرف السوقي (تم الإشارة له سابقاً) قد أدى إلى تذبذب القدرة الشرائية للمستهلك العراقي، ليقود إلى تأرجح الطلب المحلي على المنتجات المحلية والمستوردة، لذلك فقد تذبذبت قيمة الاستيرادات (لقد تم الإشارة له سابقاً).



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين (1 و2).

#### 4. قياس أثر سعر الصرف السوقي في الميزان التجاري العراقي:

4-1. توصيف الأنموذجين المستهدفان للقياس: بهدف الحصول على أفضل أنموذج قياسي لتقدير أثر سعر الصرف السوقي في الصادرات والاستيرادات المتضمنة في الميزان التجاري العراقي خلال مدة الدراسة المختارة فإننا سوف نقوم بزيادة عدد المشاهدات من خلال تحويل البيانات السنوية للمتغيرات المستخدمة في تقدير الأنموذج القياسي إلى بيانات ربع سنوية، إذ يصبح عدد المشاهدات لهذه المتغيرات (76) مشاهدة، وذلك من أجل الحصول على نتائج تقديرية أكثر دقة. كما تم الاعتماد على النماذج غير الخطية من خلال تحويل قيم جميع المتغيرات المدروسة إلى قيم لوغاريتمية طبيعية، بما يحقق أفضل النتائج للاختبارات الاحصائية والقياسية والاقتصادية. ومن الممكن توضيح الأنموذجين المستهدفان للقياس كالآتي:

**الأنموذج الأول:** يقدر أثر سعر الصرف السوقي (ER) في الصادرات (X) التي تعد أحد عناصر هيكل الميزان التجاري العراقي خلال مدة الدراسة، إذ إن المتغير المعتمد هو (X) والمتغير المستقل متمثل ب(ER)، ومن الممكن توضيح صيغة الأنموذج الأول كالآتي:

$$\ln X = f(\ln ER)$$

$$\ln X = \ln B_{01} + B_1 \ln ER + U_{1t} \dots \dots \dots (1)$$

النموذج الثاني: يسعى لتقدير أثر سعر الصرف السوقي (ER) في الاستيرادات (M) وهي العنصر الأخر لمكونات هيكل الميزان التجاري العراقي خلال مدة الدراسة، إذ أن المتغير المعتمد هو (M) والمتغير المستقل هو (ER)، ومن الممكن توضيح صيغة النموذج الثاني كالآتي:

$$\ln M = f(\ln ER)$$

$$\ln M = \ln B_{02} + B_2 \ln ER + U_{2t} \dots \dots \dots (2)$$

كما إن المعلمات والمتغيرات الآتية:  $B_{01}$  و  $B_{02}$ : هما يمثلان على التوالي معلمتي الحد القاطع للنموذج المستهدفان للقياسي. وأن  $B_j$ : تمثل معلمات المتغيرات المستقلة للنموذجين، إذ أن  $(i = 1, 2)$ .  $U_{1t}$  و  $U_{2t}$ : هما يمثلان على التوالي حد الخطأ Error Term للنموذج المستهدفان للقياسي.

2-4. اختبار الاستقرار للمتغيرات المستخدمة في النموذجين: من أجل تجنب ظهور اندثار زائف Spurious Regression بين المتغيرات المدروسة أثناء تقدير النموذجين فإنه سوف يتم إجراء اختبار الاستقرار Stationary وفق اختبار ديكي فولر الموسع – Augmented Dickey Fuller (ADF)، إذ سيتم توضيح نتائج الصيغ الثلاثة لاختبار (ADF) في الجدول رقم (3) الآتي:

جدول (3): نتائج الصيغ الثلاثة حسب اختبار (ADF)

المستوى	المستوى الأصلي I(0)			الفرق الأول I(1)		
	الحد الثابت	الحد الثابت والاتجاه العام	بدون	الحد الثابت	الحد الثابت والاتجاه العام	بدون
المتغيرات	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
Ln ER	0.2123	0.9127	0.6999	0.0275	0.0000	0.0019
Ln X	0.3824	0.3674	0.9380	0.0000	0.0000	0.0000
Ln M	0.2967	0.6919	0.6649	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13. يتضح من الجدول رقم (3) أن جميع المتغيرات لم تحقق الاستقرار عند المستوى الاصيلي  $I(0)$ ، عليه فإننا سوف نعيد إيجاد اختبار (ADF) عند مستوى الفرق الأول  $I(1)$ ، ليؤدي ذلك إلى استقرارية المتغيرات المدروسة عبر الزمن، إذ كانت جميع قيم الاحتمالية (Prob.) هي أقل من مستوى المعنوية 5%، ذلك عند الصيغ الثلاثة المشار لها في الجدول أعلاه، فيكون القرار هو رفض فرضية العدم  $H_0$  التي تنص على عدم استقرارية المتغيرات (أي وجود جذر الوحدة Unit Root في السلسلة الزمنية)، وقبول الفرضية البديلة  $H_1$  التي تشير إلى إن السلسلة الزمنية للمتغيرات هي مستقرة عند الفرق الأول  $I(1)$ ، أي عدم وجود جذر الوحدة.

3-4. اختبار التكامل المشترك Co-integration: ويحدد هذا الاختبار مدى وجود العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، إذ عند ابتعاد قيمة أي متغير اقتصادي في الأجل القصير عن قيمته التوازنية فإن هناك عوامل وقوى تقود على إعادة هذه القيمة للتوازن في الأجل الطويل (Asterious & Stephen, 2007: 307).

ويعد اختبار جوهانسون Johansen Test من أهم اختبارات التكامل المشترك، وقد اقترح في اختبارها إيجاد نتائج الاختبارين الآتيين (Green, 2008: 62-64): اختبار الأثر Trace Test، واختبار القيمة العظمى Maximum Eigen Value

وقد تم استخراج نتائج اختبار جوهانسون J. لتشخيص العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة في الأنموذجين المستهدفان إذ تم توصيفهما سابقاً، والتي تم توضيحها في الجدول رقم (4) الآتي:

جدول (4): نتائج اختبار Johansen للمتغيرات المدروسة في الأنموذجين

أ. نتائج الأنموذج الأول:

Date: 07/02/24 Time: 20:11  
Sample (adjusted): 2005Q1 2022Q4  
Included observations: 72 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: DLNX DLNER  
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.267778	43.15348	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.250000	20.71311	3.841466	0.0000

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ب. نتائج الأنموذج الثاني:

Date: 07/02/24 Time: 20:13  
Sample (adjusted): 2005Q1 2022Q4  
Included observations: 72 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: DLNM DLNER  
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.250129	41.43861	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.250000	20.71311	3.841466	0.0000

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13. يتضح من الجدول رقم (4) أن اختباري الأثر والقيمة العظمى عند مستوى معنوية 5% قد كانا ذو قيمتان أكبر من القيم الحرجة Critical Values لمتجه واحد للتكامل المشترك لكلا الأنموذجين المستهدفان في قياس أثر سعر الصرف السوقي في كل من الصادرات والاستيرادات بالميزان التجاري العراقي، كما كانت قيمة ال- Prob. لكل اختبار وفي الأنموذجين أقل من مستوى المعنوية 5%، لذلك فإن القرار يكون برفض فرضية العدم  $H_0$  التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذجين، وبقبول الفرضية البديلة  $H_1$  التي تنص على وجود التكامل

المشترك بين هذه المتغيرات وعند متجه واحد لكل من الأنموذجين، بذلك فإن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل، فضلاً عن وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات.

### 5. تقدير أنموذج أثر سعر الصرف السوقي في قيمة الصادرات العراقية واختباراته التشخيصية:

1-5. تقدير الأنموذج في الأجل القصير: حسب نتائج اختبار الاستقرارية بالفرق الأول  $I(1)$  والمبينة في الجدول رقم (3) فإن من الممكن استخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) في تقدير أثر سعر الصرف السوقي  $(Ln ER)$  في الصادرات  $(Ln X)$  العراقية، ذلك لأن أنموذج (ARDL) يستخدم في حالة الاستقرارية عند المستويات  $I(0)$  أو  $I(1)$  أو المزيج منهم (Pesaran & et al., 2001: 286-326). لنحصل على نتائج تقدير الأنموذج الأول وفق (ARDL) في الأجل القصير الموضحة في الجدول رقم (5) الآتي:

جدول (5): نتائج تقدير الأنموذج الأول وفق (ARDL) في الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNx(-1)	0.928379	0.044417	20.90153	0.0000
LNER	1.262519	0.700047	1.803478	0.0456
LNER(-1)	-1.019752	0.707239	-1.441878	0.1537
C	0.911754	0.488176	1.867674	0.0479
R-squared	0.866869	Mean dependent var	11.19412	
Adjusted R-squared	0.861244	S.D. dependent var	0.466407	
S.E. of regression	0.173736	Akaike info criterion	-0.610697	
Sum squared resid	2.143086	Schwarz criterion	-0.487098	
Log likelihood	26.90115	Hannan-Quinn criter.	-0.561346	
F-statistic	154.1035	Durbin-Watson stat	1.624203	
Prob(F-statistic)	0.000000			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13. يتبين من النتائج الواردة في الجدول رقم (5) أن أغلب تقديرات معاملات الأنموذج الأول في الأجل القصير هي ذات دلالة معنوية، إذ إن معلمة الحد القاطع C ومعلمتي  $Ln ER$  و  $Ln X(-1)$  ذو تأثير معنوي في الصادرات العراقية للسنة الحالية  $Ln X$ ، ذلك لأن قيم Prob. الخاصة بهذه المعلمات هي أقل من 5%، أما نتيجة قيمة Prob. لمعلمة  $Ln ER(-1)$  فهي عديمة المعنوية لأنها أكبر من 5%.

وعلى افتراض بقاء العوامل الأخرى دون تغير فإن متغير الصادرات للسنة السابقة  $Ln X(-1)$  يؤثر إيجاباً في قيمة الصادرات للسنة الحالية  $Ln X$  بنسبة 0.93%، بسبب أن زيادة الصادرات العراقية مرتبطة بالصادرات النفطية، فعند زيادة أسعار النفط في السنة السابقة فإن القائمين على تصدير النفط سوف يزيدون من تصدير النفط بسبب توقعهم استمرار الزيادة في الأسعار، وهذا الأمر

متوافق مع المنطق الاقتصادي للنظرية. كما يؤثر متغير سعر الصرف السوقي للسنة الحالية Ln ER إيجابياً في قيمة الصادرات للسنة الحالية Ln X مع افتراض عدم حدوث أي تغيير في العوامل الأخرى، فإذا حدث تغير بنسبة 1% في Ln ER فإن قيمة Ln X سوف تتغير بنسبة 1.26%، إن هذا الأمر يخالف النظرية الاقتصادية، ويعود ذلك بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يرتبط صادراته بالعوامل الخارجية وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. وفي حالة عدم حدوث تغيير في جميع المتغيرات المستقلة (أي قيمتهم مساوية للصفر) فإن قيمة الصادرات Ln X سوف تتغير بنسبة 0.91% كما مبين في قيمة الحد القاطع C والموضح في الجدول رقم (5)، ذلك لأن الصادرات النفطية يتم زيادتها حتى ولم يكن هنالك أي تغيير في العوامل الداخلية بالاقتصاد العراقي، إذ إن تأثير هذه العوامل ضعيف نسبياً في هذه الصادرات.

أما بالنسبة للقوة التفسيرية لأنموذج (ARDL) المقدر في الأجل القصير فقد بلغ معامل التحديد المصحح  $R^2$  نسبة 86.1%، عليه فإن المتغيرات المستقلة تؤثر في تغييرات قيمة الصادرات Ln X بنسبة 86.1%، والمتغيرات الأخرى التي لم يتم تضمينها في الأنموذج تؤثر بنسبة 13.9%، عليه فإن الأنموذج المقدر ذو قوة تفسيرية جيدة. وكذلك فقد بلغت قيمة (Prob(F-statistic)) 0.000000 وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على أن هذا الأنموذج ذو دلالة معنوية. كما إن الأنموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، لأن القيمة المحسوبة DW بلغت 1.624203 التي تعد قيمة قريبة من الـ 2، لتؤشر إلى أن هذه القيمة في المنطقة المقبولة إحصائياً التي تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

**5-2. تقدير الأنموذج في الأجل الطويل:** حسب نتائج اختبار جوهانسون J. المبينة في الجدول رقم (4) فقد تأكدنا من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج الأول، عليه يمكن تقدير هذا الأنموذج في الأجل الطويل من خلال إيجاد أنموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM)، الذي يعبر عن التحليل الديناميكي للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل (Narayan, 2004: 193-194)، فضلاً عن كون (ECM) هو امتداد لأنموذج (ARDL) المقدر، ويقود لإيجاد معلمة تصحيح الخطأ للتوافق بين تغيرات العلاقات في الأجل الطويل مع تغيرات العلاقات في الأجل القصير (التميمي والثعلبي، 2015: 9 - 10). والمعلمة في أنموذج (ECM) توضح سرعة التكيف للنتائج التقديرية، فتوضح المعلمة مقدار التغير بالمتغير التابع الحاصلة بسبب انحراف بمقدار وحدة واحدة بتغير قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير، لتعود قيمة المتغير التابع لحالته التوازنية في الأجل الطويل، ويتم إيجاد المدة الزمنية للتكيف بواسطة المعادلة الآتية (التميمي والألوسي، 2023: 439):

$$T = \frac{1}{S}$$

إذ إن T تمثل المدة الزمنية للتكيف، و S تمثل معلمة سرعة التكيف. وعند تقدير (ECM) فإنه يتم بأخذ الفرق الأول للمتغيرات محل الدراسة، كما تحدد معامل تصحيح الخطأ بتباطى زمني واحد، أي CointEq(-1). عليه فإنه بالإمكان توضيح نتائج (ECM) المقدر للأنموذج الأول في الأجل الطويل في الجدول رقم (6) الآتي:

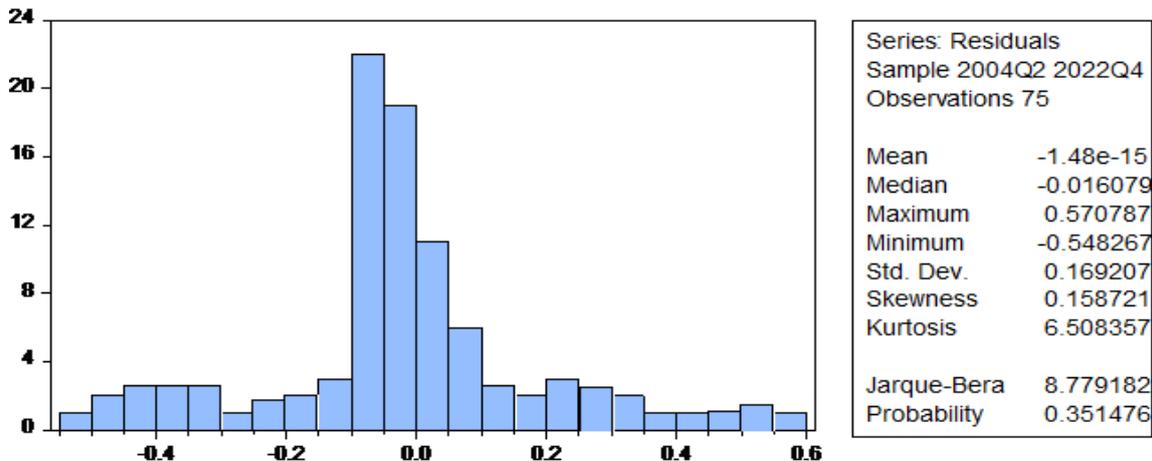
## جدول (6): نتائج (ECM) المقدرة للأنموذج الأول في الأجل الطويل

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNER)	1.262519	0.684477	1.844501	0.0393
CointEq(-1)*	-0.071621	0.028461	-2.516517	0.0141

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13. إذ يلاحظ من الجدول رقم (6) أن أكثر متغير مؤثر في الصادرات  $D(\ln X)$  هو سعر الصرف السوقي  $D(\ln ER)$  على فرض عدم وجود أي تغير في العوامل الأخرى، إذ إن سرعة عودة الصادرات لحالة التوازن في الأجل الطويل نتيجة حدوث انحراف في قيمة سعر الصرف السوقي بالأجل القصير وبمقدار وحدة واحدة سوف يتم تصحيحه بعد مدة زمنية قدرها 0.71 (أي بعد سنة واحدة تقريباً)، وتعد مدة قصيرة جداً قد يعود ذلك بسبب الارتباط الوثيق للصادرات السلعية في العراق مع توجه الصادرات النفطية ومستوى تحقق البيئة النقدية المستقرة. وسرعة التكيف تبينه معلمة تصحيح الخطأ  $CointEq(-1)$  التي كانت ذو علامة جبرية سالبة بلغت -0.071621، كما أن المعلمة ذو قيمة معنوية لأن قيمة ال- Prob. قد بلغت 0.0141، والتي تعد قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%، بذلك فإن معامل التصحيح للعلاقة في الأجل القصير التي يتم تصحيح انحرافها في الأجل الطويل للأنموذج الأول المقدر بنسبة 0.71% بالمدة الزمنية سابقة الذكر.

## 3-5. الاختبارات التشخيصية للبواقي:

3-5-1. اختبار التوزيع الطبيعي: للتحقق من أن الأنموذج الأول الذي تم تقديره لا تعاني البواقي فيه من مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality فسوف يتم اختبار ذلك من خلال استخدام اختبار Jarque – Bera، والتي كانت نتائجها كما تم توضيحه في الشكل رقم (2) الآتي:



شكل (2): نتائج اختبار Jarque-Bera لبواقي الأنموذج الأول

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13. يتضح من الشكل رقم (2) أن بواقي الأنموذج الأول المقدر لا يعاني من مشكلة التوزيع الطبيعي، فقد كانت قيمة (Jarque-Bera) Prob بلغت 0.351476، وتعد هذه القيمة أكبر من

مستوى المعنوية 5%، عليه يكون القرار بقبول فرضية العدم  $H_0$  التي تنص بأن البواقي تتوزع في منطقة التوزيع الطبيعي.

**5-3-2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:** يتم اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test بين بواقي الأنموذج الأول المقدر باستخدام اختبار Breusch-Godfrey، وكانت نتائجه كالآتي:

جدول (7): نتائج اختبار Breusch-Godfrey لبواقي الأنموذج الأول

**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:**

F-statistic	0.001416	Prob. F(1,69)	0.9701
Obs*R-squared	0.001539	Prob. Chi-Square(1)	0.9687

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13. كما يتبين من النتائج الواردة في الجدول رقم (7) فإن الأنموذج الأول المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، فقد بلغت قيمة Prob. Chi-Square(1) 0.9687، إذ إن هذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%، عليه فإن القرار بقبول فرضية العدم  $H_0$  التي تنص على أن الأنموذج الأول المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

**5-3-3. اختبار مشكلة عدم تجانس التباين:** من أجل فحص وجود مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity في الأنموذج الأول المقدر فمن الممكن استخدام اختبار ARCH، فقد كانت نتائج الاختبار كالآتي:

جدول (8): نتائج اختبار ARCH للتأكد من خلو الأنموذج الأول من مشكلة عدم تجانس التباين

**Heteroskedasticity Test: ARCH**

F-statistic	1.477497	Prob. F(1,72)	0.2281
Obs*R-squared	1.488003	Prob. Chi-Square(1)	0.2225

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13. يتضح من نتائج اختبار ARCH الواردة في الجدول رقم (8) إن الأنموذج الأول المقدر لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، فقد بلغت قيمة Prob. Chi-Square(1) 0.2225، وتعد قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%، عليه يكون القرار بقبول فرضية العدم  $H_0$  التي تنص على الأنموذج الأول المقدر لا يعاني من مشكلة تجانس التباين.

**6. تقدير أنموذج أثر سعر الصرف السوقي في قيمة الاستيرادات العراقية واختباراته التشخيصية:**  
**6-1. تقدير الأنموذج في الآجل القصير:** سيتم توضيح أثر سعر الصرف السوقي في قيمة الاستيرادات العراقية أي تقدير الأنموذج الثاني بالاعتماد على نتائج أنموذج (ARDL) في الآجل القصير، والمبينة بالجدول رقم (9) الآتي:

## جدول (9): نتائج تقدير أنموذج (ARDL) في الأجل القصير المتعلق بالأنموذج الثاني

Dependent Variable: LNM

Method: ARDL

Date: 07/04/24 Time: 08:40

Sample (adjusted): 2004Q2 2022Q4

Included observations: 75 after adjustments

Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (1 lag, automatic): LNER

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 2

Selected Model: ARDL(1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNM(-1)	0.839371	0.063955	13.12447	0.0000
LNER	-2.936039	0.557735	-5.264215	0.0000
LNER(-1)	2.313805	0.617437	3.747434	0.0004
C	6.179319	2.591436	2.384516	0.0198
R-squared	0.869612	Mean dependent var		10.74196
Adjusted R-squared	0.864103	S.D. dependent var		0.373685
S.E. of regression	0.137756	Akaike info criterion		-1.074808
Sum squared resid	1.347346	Schwarz criterion		-0.951209
Log likelihood	44.30530	Hannan-Quinn criter.		-1.025456
F-statistic	157.8432	Durbin-Watson stat		1.864908
Prob(F-statistic)	0.000000			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13. يتضح من نتائج الجدول رقم (9) أن معلمات المتغيرات المستقلة للأنموذج الثاني في الأجل القصير هي ذات دلالة معنوية، إذ كانت جميع قيم الـ Prob. الخاصة بهذه المعلمات هي أقل من مستوى المعنوية 5%. وبافتراض أن العوامل الأخرى ثابتة فإن متغير الاستيرادات للسنة السابقة Ln M(-1) سوف تؤثر بشكل إيجابي في قيمة الاستيرادات للسنة الحالية Ln M بنسبة 0.84%، بسبب أن زيادة الاستيرادات العراقية مرتبطة بتوقع الأسعار للفترة اللاحقة بالاعتماد على أسعار الفترة السابقة، فعند انخفاض أسعار المنتجات المستوردة في السنة السابقة فإن المستهلكين المحليين سوف يتوقعون بقاء الأسعار على حالها أو استمرار انخفاضها في الفترة اللاحقة، بناءً على ذلك قد يزداد الاستيراد بالاعتماد على معلومات سابقة، وهذا الأمر متوافق مع النظرية الاقتصادية. ويؤثر متغير سعر الصرف السوقي للسنة الحالية Ln ER بشكل سلبي في قيمة الاستيرادات للسنة الحالية Ln M بافتراض ثبات العوامل الأخرى، فإذا حدث تغير بنسبة 1% في Ln ER فإن قيمة Ln M سوف تتغير بالاتجاه المعاكس بنسبة -2.94%، أي انخفاض قيمة الاستيرادات بهذه النسبة نتيجة تغير سعر الصرف السوقي، إذ إن ارتفاع سعر الصرف السوقي سوف يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار العراقي بالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين لذلك سوف ينخفض طلبهم على المنتجات المستوردة من الخارج. وبافتراض عدم تغير باقي العوامل الأخرى فإن متغير سعر الصرف السوقي للسنة السابقة Ln ER(-1) يؤثر بشكل إيجابي في قيمة الاستيرادات للسنة الحالية Ln M، إذ عند تغير Ln ER(-1) بنسبة 1% فإن قيمة Ln M سوف تتغير بالاتجاه ذاته بنسبة 2.31%، إذ إن زيادة سعر الصرف السوقي في السنة السابقة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المستوردة من الخارج نتيجة توقع المستهلكين استمرار هذه الزيادة في سعر الصرف في السنة اللاحقة، بما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للوحدة النقدية المحلية (الدينار العراقي). أما في حالة كون جميع قيم المتغيرات المستقلة مساوية للصفر فإن قيمة الاستيرادات Ln M سوف تتغير بنسبة 6.18% كما

واضح من قيمة الحد القاطع C الموجود في الجدول رقم (9)، ذلك يعكس الاعتمادية للاقتصاد العراقي على تلبية احتياجاته المحلية على الخارج، بسبب ضعف الجاز الإنتاجي المحلي وتصلب مرونته. فيما يخص القوة التفسيرية لأنموذج (ARDL) المقدر في الأجل القصير فقد بلغ  $R^2$  نسبة 86.4%، لذلك فإن التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة تفسر تغيرات قيمة الاستيرادات Ln M بنسبة 86.4%، أما النسبة المتبقية البالغة 13.6% فإن تغيرات قيمة الاستيرادات تفسرها المتغيرات الأخرى التي لم يتم تضمينها في الأنموذج الثاني بالأجل القصير، لذلك فمن الممكن الاعتماد على الأنموذج المقدر في قدرته التفسيرية. كما إن قيمة  $\text{Prob}(F\text{-statistic})$  قد بلغت 0.000000 التي تعد قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%، بما يدل على أن الأنموذج المقدر ككل ذو دلالة معنوية. وكذلك لا يعاني الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، لأن قيمة DW قد بلغت 1.864908 التي تعد قيمة قريبة من الـ 2، لتؤشر إلى أن هذه القيمة في المنطقة المقبولة إحصائياً التي تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

**2-6. تقدير الأنموذج في الأجل الطويل:** لقد تأكدنا سابقاً من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج الثاني (مراجعة نتائج اختبار جوهانسون J. في الجدول رقم 4)، بذلك فمن الممكن تقدير الأنموذج الثاني الذي يقيس أثر سعر الصرف السوقي في قيمة الاستيرادات العراقية في الأجل الطويل بالاعتماد على أنموذج (ECM)، إذ نجد معلمة تصحيح الخطأ التي تبين سرعة التكيف للنتائج التقديرية وعودة متغير الاستيرادات لحالة التوازن في الأجل الطويل عند حصول انحراف بمقدار وحدة واحدة في قيمة سعر الصرف السوقي في الأجل القصير. إذ يتم تقدير المعلمة في أنموذج (ECM) بأخذ الفرق الأول للمتغيرات محل الدراسة في الأنموذج الثاني، ويتم احداث تباطؤ زمني واحد في معامل تصحيح الخطأ  $\text{CointEq}(-1)$ . وقد تم توضيح نتائج (ECM) المقدر للأنموذج الثاني في الأجل الطويل في الجدول رقم (10) الآتي:

جدول (10): نتائج أنموذج (ECM) المقدر للأنموذج الثاني في الأجل الطويل

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNER)	-2.936039	0.541464	-5.422414	0.0000
CointEq(-1)*	-0.160629	0.061852	-2.596988	0.0114

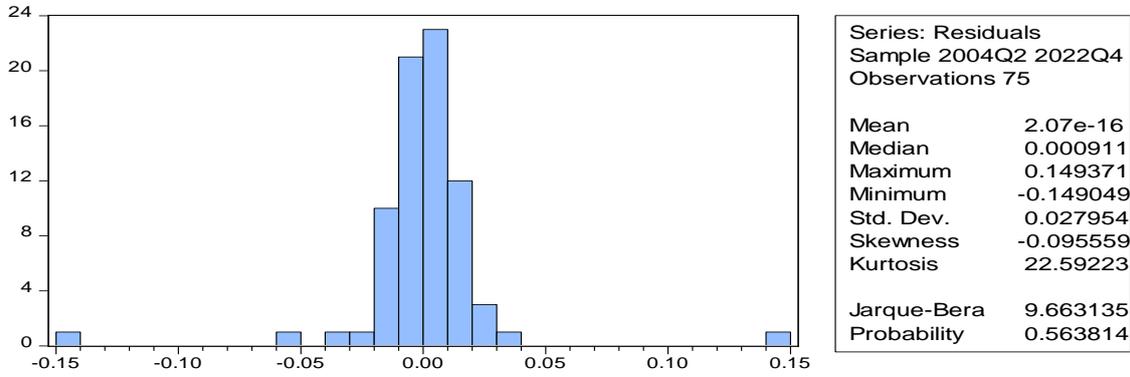
المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13. يلاحظ من الجدول رقم (10) أن متغير سعر الصرف السوقي  $D(\text{Ln ER})$  هو أكثر متغير يؤثر في قيمة الاستيرادات  $D(\text{Ln M})$  بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إذ إن سرعة عودة الاستيرادات لحالة التوازن في الأجل الطويل بسبب حدوث انحراف في قيمة سعر الصرف السوقي بالأجل القصير وبمقدار وحدة واحدة سوف يتم تصحيحه بعد مدة زمنية قدرها 6.23، أي بعد ستة سنوات وخمسة أشهر تقريباً، إن طول المدة الزمنية تعود بسبب كون العراق معتمد بشكل كبير على الاستيرادات من الخارج لتلبية طلباته المحلية من مختلف السلع الاستهلاكية والرأسمالية المستوردة. وإن سرعة التكيف توضحه معلمة تصحيح الخطأ  $\text{CointEq}(-1)$  التي كانت ذو علامة جبرية سالبة بلغت -0.160629، وهي ذات دلالة معنوية لأن قيمة الـ Prob. قد بلغت 0.0114، وهي قيمة أقل

من مستوى المعنوية 5%، بذلك فإن معامل التصحيح للعلاقة في الأجل القصير التي يتم تصحيح انحرافها في الأجل الطويل للأنموذج الثاني المقدر هو بنسبة 1.61%، وبالمدة الزمنية سابقة الذكر.

### 3-6. الاختبارات التشخيصية للبواقي:

1-3-6. اختبار التوزيع الطبيعي: تم توضيح نتائج اختبار Jarque – Bera في الشكل رقم (3) الآتي:

شكل (3): نتائج اختبار Jarque-Bera لبواقي الأنموذج الثاني



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13. إن الأنموذج الثاني لا يعاني من مشكلة التوزيع الطبيعي كما واضح من الشكل رقم (3)، إذ إن قيمة Prob(Jarque-Bera) قد بلغت 0.563814، وهي قيمة أكبر من 5%، فيكون القرار بقبول فرضية العدم  $H_0$  التي تنص على أن البواقي تتوزع في منطقة التوزيع الطبيعي.

2-3-6. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: تم توضيح نتائج اختبار Breusch – Godfrey في الجدول رقم (11) الآتي:

جدول (11): نتائج اختبار Breusch – Godfrey لبواقي الأنموذج الثاني

#### Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.572008	Prob. F(1,71)	0.2140
Obs*R-squared	1.624602	Prob. Chi-Square(1)	0.2025

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13. إن الأنموذج الثاني المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي كما موضحه بالنتائج الواردة في الجدول رقم (11)، إذ إن قيمة Prob. Chi-Square(1) قد بلغت 0.2025، وهي قيمة أكبر من 5%، ومن ثم فإننا نقبل فرضية العدم  $H_0$  التي تنص على أن الأنموذج الثاني المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

3-3-6. اختبار مشكلة عدم تجانس التباين: تم توضيح نتائج اختبار ARCH بالجدول رقم (12) الآتي: جدول (12): نتائج اختبار ARCH للتأكد من خلو الأنموذج الثاني من مشكلة عدم تجانس التباين

#### Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.077917	Prob. F(1,72)	0.7809
Obs*R-squared	0.079995	Prob. Chi-Square(1)	0.7773

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13.

تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (12) إن الأنموذج الثاني المقدر لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين حسب اختبار ARCH، إذ إن قيمة  $0.7773 \text{ Prob. Chi-Square}(1)$ ، والتي هي قيمة أكبر من 5%، عليه يكون القرار بقبول فرضية العدم  $H_0$  التي تنص على الأنموذج الثاني المقدر لا يعاني من مشكلة تجانس التباين.

### الاستنتاجات والتوصيات:

- أولاً. **الاستنتاجات:** توصلت الدراسة لبعض الاستنتاجات وهي:
1. بشكل عام يعد سعر الصرف ذو أهمية كبيرة في التأثير بالواقع الاقتصادي وأهم متغيراته على المستوى المحلي وعلاقاته مع العالم الخارجي، إذ إن سعر الصرف هو المرآة التي تعكس مديات تحقق الاستقرار الاقتصادي الداخلي وتوازنه الخارجي، فضلاً عن أن سعر الصرف هو أداة تربط الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، إذ يستخدم كوسيلة مؤثرة في الاقتصاد الوطني وتجارته مع المختلفة مع باقي الاقتصاديات المحيطة به والدولية تترجم في الميزان التجاري للاقتصاد الوطني.
  2. هنالك علاقة مؤثر بين سعر الصرف والميزان التجاري، إذ إن المعاملات التجارية بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات خارجية تتم وفق أسعار صرف لعملات هذه الاقتصاديات، إذ يتولد طلب محلي على العملات الأجنبية وعرض عليها، ليتم التثمين والتقييم عبر ما يعرف بسعر الصرف من أجل اتمام المعاملات التجارية وتعزيز الشراكة بين الاقتصاديات المحلية والعالمية، فعند حدوث تخفيض في قيمة العملة المحلية برفع سعر الصرف فإن جانبي الميزان التجاري يتأثران، فقد ترتفع صادرات البلد للعالم الخارجي (على فرض وجود مرونة في الجهاز الإنتاجي) قد يؤدي إلى توتر العلاقات الدولية بعدها حرب تجارية، مقابل انخفاض في قيمة الاستيرادات بسبب ارتفاع أسعارها نتيجة سياسة تخفيض قيمة العملة محلياً، لتؤدي إلى خفض الطلب المحلي على العملات الأجنبية مؤدية إلى تعزيز قيمة العملة المحلية من خلال زيادة الطلب الخارجي على العملة المحلية من أجل الحصول على السلع المعدة للتصدير، ذلك سينعكس في النهاية على تحسين الميزان التجاري للاقتصاد المحلي على حساب علاقاته التجارية مع باقي الاقتصاديات.
  3. واجه سعر الصرف السوقي في العراق نمواً مركباً ضئيلاً خلال مدة (2004-2022) بلغ 0.1%، قد يعكس ذلك سياسة التشدد التي اتبعتها البنك المركزي العراقي في السيطرة على سوق الصرف الأجنبي في العراق عبر نافذة العملة الأجنبية، وهذه السياسة قد توفر بيئة نقدية واقتصادية لعمل القطاعات الاقتصادية في العراق، لكن الملاحظ أن جانب الصادرات في الميزان التجاري العراقي مرتبط ارتباط وثيق بنمو الصادرات النفطية المتأثرة بعوامل وتقلبات نابعة من خارج الاقتصاد العراقي، لذلك نمت قيمة الصادرات العراقية بمعدل مركب بلغ 11.2% خلال مدة الدراسة، في حين أن سياسة التشدد للبنك المركزي قد عززت من قيمة العملة المحلية (الدينار) لتنعكس بشكل أدى إلى نمو مركب ضئيل في قيمة الاستيرادات بلغ 0.2%.
  4. إن احادية الميزان التجاري العراقي عبر الاعتماد على ما يتم تصديره من نפט خام مقابل تنوع في استيرادات من السلع المنتجة في الاقتصاديات الخارجية جعل من الميزان يعاني من عجز تجاري، بلغ نموه المركب خلال مدة الدراسة نسبة سالبة هي 20.7%، ليؤدي هذا إلى استنزاف الموارد الاقتصادية المحلية حيث أسهم الميزان التجاري بمتوسط سالب بلغ 11.9% في مجمل ما ينتج محلياً (المعبر عنه بقيمة الناتج المحلي الإجمالي).

5. حسب نتيجة التقدير للأنموذج الأول فإن متغير سعر الصرف السوقي للسنة الحالية Ln ER تؤثر بشكل إيجابي في قيمة الصادرات للسنة الحالية Ln X وبنسبة 1.26%، يعود ضائلة التأثير بسبب الطبيعية الربعية للاقتصاد العراقي. لذلك فإن أي انحراف في سعر الصرف السوقي بمقدار وحدة واحدة فإن سرعة التكيف لقيمة الصادرات سوف تتم بمدة سنة واحدة تقريباً.

6. حسب نتيجة التقدير للأنموذج الثاني فإن متغير سعر الصرف السوقي للسنة الحالية Ln ER تؤثر بشكل سلبي في قيمة الاستيرادات للسنة الحالية Ln X وبنسبة -2.94%، إذ إن انخفاض قيمة الدينار العراقي نتيجة رفع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للمستهلك العراقي، بما سوف ينعكس سلباً على الطلب المحلي للمنتجات المستوردة من الخارج. وإن أي انحراف في سعر الصرف السوقي بمقدار وحدة واحدة فإن سرعة التكيف لقيمة الاستيرادات سوف تتم بمدة ستة سنوات وخمسة أشهر تقريباً، بسبب عدم وجود مرونة كافية للتعويض عن قيمة المستوردات من المنتجات السلعية الأجنبية.

**ثانياً. التوصيات:** الاستنتاجات السابقة للدراسة تتطلب عدد من التوصيات منا ما يأتي:

1. ضرورة وجود استقلالية تامة للبنك المركزي العراقي في تحكمه بسعر الصرف وأبعاد التدخلات الحكومية في سوق الصرف الأجنبي، إذ يسعى البنك المركزي عادةً نحو تحقيق الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي لينعكس بالإيجاب في قيمة الدينار العراقي وتحقيق البيئة الاقتصادية والنقدية المحلية، ليحقق ذلك استقرار وتحسن الميزان التجاري العراقي.

2. ضرورة وجود اهتمام كبير في دراسة سياسة الصرف الأجنبي في العراق وتأثيراته في المتغيرات الاقتصادية المحلية وعلاقتها مع العالم الخارج، إذ توجه هكذا دراسة إلى تشخيص الصعوبات والتحديات التي تجابه الاقتصاد العراقي ووضع الحلول والمعالجات الكفيلة بتوجيه سعر الصرف الأجنبي نحو تعزيز المتغيرات المحلية وتحسين واقع الميزان التجاري العراقي، عبر تنويع الصادرات السلعية وتقليل الاعتماد على العالم الخارج في تلبية الاحتياجات المحلي، بما يؤدي إلى تحقيق فائض تجاري لصالح البلد.

3. لأبد من دعم الآليات التي تعزز دخول العملات الأجنبية للاقتصاد العراقي وتنويعها عبر اعتماد سلة من هذه العملات وعدم الاعتماد فقط على الدولار الأمريكي، بما يقلل من الآثار السلبية للتقلبات في الأسواق العالمية للسلع الحقيقية وقيم العملات الأجنبية، ويقلل من تبعية الاقتصاد العراقي للاقتصاد واحد بما يؤثر سلباً على الداخل لتنعكس في النهاية بالميزان التجاري.

4. تقليل التقلبات والصدمات في قيمة العملة العراقية عبر وجود سياسة واضحة لسعر الصرف الأجنبي، واعتماد سعر صرف من قبل البنك المركزي العراقي يخفف من حدة الفقر ومن التوجه الاستهلاكي للفرد العراقي، ويرفع من القدرة الحقيقية لشراء السلع، وتشجيع الاعتماد على المنتج العراقي في تلبية حاجة الفرد من السلع ليكون بديل عن المنتج الأجنبي بما يؤدي إلى تحسن في جانبي الميزان التجاري العراقي.

**المصادر**

**أولاً. المصادر العربية:**

1. البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية خلال المدة (2004-2022)، دائرة الإحصاء والابحاث.

2. التميمي، زهرة حسن، والثعلبي، ساهرة حسين، (2015)، محددات الطلب على الاستيرادات العراقية في إطار التحليل الحركي للمدة (1968-2002)، بحث منشور على موقع جامعة البصرة الرسمي

الاتي: <https://uobasrah.edu.iq>

3. التميمي، غادة اسماعيل، والآلوسي، سامر محمد، (2023)، قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدل الفقر في العراق باستخدام مؤشر سرعة التكيف للمدة (1998-2020)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 62.
4. خليل، سامي، (2007)، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر.
5. الدليمي، علي أحمد درج، والدليمي، فيصل غازي فيصل، (2019)، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 24.
6. السريتي، محمد أحمد، وغزلان، محمد عزت، (2013)، التجارة الدولية والمؤسسات المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، مصر.
7. عابد، محمد السيد، (2001)، التجارة الدولية، مطبعة الاشعاع الفنية، مصر.
8. عبد، مهند خميس، وآخرون، (2023)، تحليل أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2020)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية / جامعة واسط، المجلد 15، العدد 46.
9. عمر، حسين، (1998)، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الكتاب الحديث، مصر.
10. عواد، خالد روكان، وصبحي، ماهر ماجد، (2022)، تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها في الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية / جامعة الفلوجة، المجلد 3، العدد 6.
11. محمد، عمرو هشام، وحميد، أحمد حافظ، (2018)، دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية، المجلد 15، العدد 64.
12. الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي: <https://cbiraq.org>
13. وزارة التخطيط العراقية، المجموعة الإحصائية للمدة (2004-2022)، الجهاز المركزي للإحصاء. **ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Asterious, D., & Stephen, G. H. (2007). Applied Econometrics: a Modern Approach, Revised Edition, Palgrava Macmillan, USA.
2. Baumol, W. J. (1998). Economics Principles and Policy, 7th Edition, Dryden Press New York University, USA.
3. Green, W. H. (2008). Econometric Analysis, 6th Edition, Pearson Addison, USA.
4. Klein, J. (1978). Money and Economy, 4th Edition, Harcourt Brace Jovanovich Inc., USA.
5. Narayan, P. K. (2004). Fiji's Tourism Demand: The ARDL Approach to Co-Integration, Tourism Economics, 10.
6. Pesaran, M. H., & et al. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, 16(3).
7. Toda, H., & Yamamoto, T. (1995). Statistical Inference in Vector Auto-Regressions with Possibly Integrated Processes, Journal of Econometrics, 66(1-2).